

مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان هو برنامج مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، تلقى معلومات جديدة وطلبات بتحرككم العاجل في الموقف الآتي في مصر.

#### وصف للموقف:

تم إخطار المرصد من قبل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بشأن الاحتجاز التعسفي والمضايقات القضائية بحق 24 ناشطاً ومدافعاً عن حقوق الإنسان جراء مشاركتهم المزعومة في مسيرة سلمية تطالب بإلغاء القانون 107 لسنة 2013 بشأن الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية ("قانون التظاهر") وللمطالبة بالإفراج عن المسجونين بموجب القانون المذكور. من بين المعتقلين يَـأَـرَا سَـلَامَ مسؤولة ملف العدالة الانتقالية في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، و**سَـنَاءَ سَـيْفَ** العضوة بحركة "لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين" وأخت المدون السجين **علاء عبد الفتاح** وكذلك 22 شخصاً آخرين.

بحسب المعلومات التي حصلنا عليها، ففي 23 يونيو/حزيران 014 أمرت نيابة مصر الجديدة بتجديد الحبس لكل من يَـأَـرَا سَـلَامَ و**سَـنَاءَ سَـيْفَ** و 22 شخصاً آخرين، حتى 25 يونيو/حزيران 2014، بناء على اتهامات بمخالفة قانون التظاهر و"تخريب ممتلكات عامة" و"حيازة مواد مشتعلة" و"المشاركة في استعراض للقوة بهدف ترويع المواطنين" جراء مشاركتهم المزعومة في مسيرة سلمية.

في 21 يونيو/حزيران 2014 استعانت الشرطة بالغاز المسيل للدموع في تفريق مسيرة سلمية تم تنظيمها في حي هليوبوليس بالقاهرة، للمطالبة بإلغاء "قانون التظاهر" وكذلك الإفراج عن المحتجزين بموجبه. في هذا الإطار، قبضت الشرطة على أكثر من 30 شخصاً، بينهم يَـأَـرَا سَـلَامَ وابن خالته شهاب فخري إسماعيل. يجدر بالذكر أن المذكورين قد تم القبض عليهما إلى جوار منطقة التظاهر بين الساعة والثامنة مساء من قبل قوات الأمن، وكانا يشتريان مشروبات من كشك قريب ولم يشاركا في أي تظاهر.

أفاد بعض المحتجزين بالتعرض للإهانات والمعاملة السيئة، بما في ذلك الضرب من "المواطنين الشرفاء" (متعاونون مع الشرطة في ثياب مدنية) أثناء الاعتقال وبعده. تم استجواب المقبوض عليهم في غير حضور محاميهم، كل على انفراد في أغلب الحالات، من قبل رجال في ثياب مدنية لم يقدموا أنفسهم أو يذكروا مناصبهم الرسمية. تم سؤال المقبوض عليهم إن كانوا قد شاركوا في التظاهر أم لا، وتم استجوابهم بشأن انتماءاتهم وآرائهم في قانون التظاهر. طبقاً للشهادات ضغط المسؤولون عليهم للاعتراف بمشاركتهم وهددوا باتهامهم بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة و/أو حركة شباب 6 أبريل. في اليوم نفسه، تم الإفراج عن 8 من المحتجزين دون نسب اتهامات إليهم، ومنهم ابن خالة **سلام**. في 22 يونيو/حزيران 2014 مثل الـ 24 أمام النيابة.

يجري احتجاز الـ 23 شخصاً حالياً في قسم شرطة بدر (الرجال) وفي قسم شرطة القاهرة الجديدة ثاني (السيدات). تم إدخال أحدهم مستشفى هليوبوليس لأسباب طبية.

وأثناء استجوابها، تم سؤال **سلام** عن طبيعة عملها وعن إدارة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. يخشى المرصد أن يكون استمرار احتجاز يَـأَـرَا سَـلَامَ على صلة بعملها في منظمة لحقوق الإنسان.

يذكر المرصد بأن قانون التظاهر التقييدي استخدمته السلطات كأداة لحبس المدافعين عن حقوق الإنسان. يحظر هذا القانون المثير للجدل تجمع عشرة أشخاص فاكثر دون تصريح صادر من السلطات. يجري احتجاز **ماهينور المصري** حالياً بعد حكم صدر بحققها غيابياً في 2 يناير/كانون الثاني 2014، وحكم عليها بموجبه بالسجن عامين وغرامة 50 ألف جنيه (نحو 5143 يورو).<sup>1</sup> حكم على علاء عبد الفتاح، المحتجز حالياً، إلى جانب **أحمد عبد الرحمن** و 23 شخصاً آخرين، بالسجن 15 عاماً وغرامة 100 ألف جنيه (نحو 10420 يورو) والمراقبة من قبل الشرطة خمس سنوات.<sup>2</sup> أما **أحمد ماهر** و **محمد عادل** المشاركان في تأسيس حركة شباب 6 أبريل فقد حكم على كل منهما بالسجن ثلاث سنوات وغرامة 50 ألف جنيه من محكمة جنايات القاهرة في 22 ديسمبر/كانون الأول 2013، بتهمة تنظيم مظاهرة غير مصرح بها والاعتداء، حسب الزعم، على قوات للشرطة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013.<sup>3</sup>

يعرب المرصد عن قلقه إزاء الاحتجاز التعسفي لـ ياراً سلام وسناء سيف والمحتجزين الـ 22 الآخرين، والذي يبدو أن هدفه منعهم من الاضطلاع بنشاطهم السلمي بمجال حقوق الإنسان، ويدعو السلطات القضائية المصرية إلى الإفراج عنهم فوراً دون قيد أو شرط.

### التحركات المطلوبة:

برجاء الكتابة إلى السلطات المصرية لمطالبتها بما يلي:

1. أن تضمن في جميع الحالات السلامة البدنية والنفسية لـ ياراً سلام وسناء سيف والمحتجزين الـ 22 الآخرين الذين احتجزوا جراء مشاركتهم المزعومة في المسيرة المذكورة، وأن تضمن السلامة البدنية والنفسية أيضاً لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر.
2. الإفراج عن ياراً سلام وسناء سيف والمحتجزين الـ 22 الآخرين، جراء مشاركتهم المزعومة في المسيرة المذكورة، على الفور ودون شروط، وكذلك جميع المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين حالياً، بما أن احتجازهم تعسفي ويبدو أنه لا يهدف إلا لتقييد أنشطتهم بمجال حقوق الإنسان.
3. إنهاء جميع أعمال المضايقة، ومنها على المستوى القضائي، بحق ياراً سلام وسناء سيف والمحتجزين الـ 22 الآخرين على مشاركتهم المزعومة في المسيرة المذكورة، وكذلك جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر.
4. الالتزام بجميع أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان لا سيما:

- المادة 1، التي نصت على: "من حق كل شخص ، بمفرده وبالاشتراك مع غيره ، ان يدعو ويسعى الى حماية واعمال حقوق الانسان والحريات الاساسية على الصعيدين الوطني والدولي".
- المادة 5 (أ): "لغرض تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، يكون لكل شخص الحق ، بمفرده وبالاشتراك مع غيره ، على الصعيدين الوطني والدولي ، في : أ- الالتقاء او التجمع سلمياً".
- المادة 6 (أ) التي تنص على: "لكل شخص الحق ، بمفرده وبالاشتراك مع غيره في المشاركة السلمية في الأنشطة ضد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية".
- المادة 12.2، التي تنص على: " تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبالاشتراك مع غيره ، من أي عنف او تهديد او انتقام او تمييز ضار فعلاً او قانوناً او ضغط او أي اجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته او ممارستها المشروعة للحقوق المشار اليها في هذا الاعلان".
- 5. ضمان، في كل الظروف، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب معايير حقوق الإنسان الدولية، والمواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر وانضمت إليها.

### العناوين:

جمهورية مصر العربية، السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، قصر عابدين، القاهرة، مصر، فاكس: +202 23901998

1 انظر طلب التحرك العاجل الصادر عن المرصد رقم: EGY 001 / 0514 / OBS 045 والبيان الصحفي المشترك بتاريخ 22 مايو/أيار 2014.

2 انظر طلب التحرك العاجل الصادر عن المرصد بتاريخ 11 يونيو/حزيران 2014: EGY 002 / 1113 / OBS 095.4

3 انظر طلب التحرك العاجل الصادر عن المرصد بتاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول 2013: EGY 003 / 1213 / OBS 099

السيد رئيس الوزراء إبراهيم محلب، شارع مجلس الشعب، متفرع من شارع قصر العيني، القاهرة، مصر، فاكس: + 202 2735 6449 / 27958016 بريد إلكتروني: [primemin@idsc.gov.eg](mailto:primemin@idsc.gov.eg)

السيد وزير الداخلية، اللواء محمد إبراهيم، وزارة الداخلية، شارع الشيخ ربحان، باب اللوق، القاهرة، مصر، بريد إلكتروني: [moi1@idsc.gov.eg](mailto:moi1@idsc.gov.eg) فاكس: + 202 2579 2031 / 5529 2794

السيد وزير العدل، المستشار نير عثمان، وزارة العدل، شارع مجلس الشعب، وزارة العدل، القاهرة، مصر، بريد إلكتروني: [mojeb@idsc.gov.eg](mailto:mojeb@idsc.gov.eg) فاكس: + 202 2795 8103

النائب العام، المستشار هشام بركات، دار القضاء العالي، شارع رمسيس، القاهرة، مصر، فاكس: + 202 2577 4716 السيد محمد فايق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان. فاكس: + 202 25747497 / 25747670 بريد إلكتروني: [nchr@nchr.org.eg](mailto:nchr@nchr.org.eg)

سيادة السفارة وفاء باسم، البعثة الدائمة لمصر في الأمم المتحدة في جنيف، عنوان: avenue Blanc, 1202 Genève, 49

Switzerland بريد إلكتروني: [mission.egypt@ties.itu.int](mailto:mission.egypt@ties.itu.int) فاكس: + 41 738 22 15 44

سفارة مصر في بروكسل، عنوان: avenue de l'Uruguay, 1000 Brussels, Belgium 19 فاكس: + 32 2 675.58.88 بريد إلكتروني: [embassy.egypt@skynet.be](mailto:embassy.egypt@skynet.be)

\*\*\*

باريس – جنيف، 23 يونيو/حزيران 2014

برجاء إخطارنا بأية تحركات اتخذتموها باقتباس من وثيقة التحرك العاجل هذه في ردودكم.

المرصد – وهو مشروع مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب – يكرس جهده لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ويهدف إلى إمدادهم بالدعم في وقت الحاجة.

للتواصل مع المرصد، اتصل بخط لطوارئ:

بريد إلكتروني: [Appeals@fidh-omct.org](mailto:Appeals@fidh-omct.org)

هاتف وفاكس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: + 33 (0) 1 43 55 25 18 / + 33 1 43 55 18 80

هاتف وفاكس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: + 41 (0) 22 809 39 / + 41 22 809 29 49